لا دوافع شخصية من الاستجواب بل الهدف هو الرقابة في إطار تحقيق الصالح العام

استجوابنا يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة وضبط وتقويم الأداء الحكومي وهو مستحق سياسياً ودستورياً وقانونياً وأخلاقياً

الغانم: لا يوجد أي مبرر أو سبب لحل المجلس.. ويفترض أن تكون السهرة يوم الثلاثاء إلى فجر الأربعاء

أعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم تسلمه استجوابا من النائب صالح عاشور إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح مكونا من 3 محاور.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي ان الاستجواب سيدرج على جدول أعمال جلسة الاول من مايو، لافتا إلى أن الجلسة أصبح مدرجا عليها ثلاثة استجوابات، الأول موجه إلى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء والثاني موجه إلى سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك والثالث إلى وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل.

وأوضح أن الاستجواب الأول استنفد المدة المحددة وهي الأربعة عشر يوما قبل انعقاد الجلسة، والاستجوابين الأخيرين من حق رئيس الوزراء ووزيرة الشؤون أن يطلبا التمديد وفقا للائحة.

وبين الغانم أنه «إجرائيا جلستنا القادمة بعد الانتهاء من الرسائل الواردة سنبدأ بالاستجوابات حسب التسلسل الموجود حاليا وهو وفق تاريخ التقديم، ما لم يطلب سمو رئيس الوزراء أو وزيرة الشؤون التأجيل وفقا لحقهما اللائحي، وبعد ذلك يستكمل جدول الأعمال».

وحول ما يثار عن حل مجلس الأمة قال الغانم «أستطيع أن أصرح بوضوح وكل ثقة بأن حق حل المجلس هو حق خالص لسمو الأمير وهو الذي يقدر توقيته وأسبابه، ووفقا للمعلومات المتوافرة لدي كرئيس لمجلس الأمة وبعد اللقاءات البروتوكولية اليوم «امس»، فلا يوجد أي مبرر أو سبب لحل المجلس».

وبين أن «بعض الاجتهادات أو الإشاعات بعضها بحسن نية وبعضها بسوء نية وهي غير صحيحة تماما».

وأكد الغانم «سنتعامل مع الاستجوابات وفق الأطر الدستورية، وهي ليست أول مرة ولن تكون آخر مرة، فالاستجوابات تقدم حسب ما هو منصوص عليها في اللوائح ونتائجها أيضا حسب الأطر الدستورية والنصوص الدستورية، ومثل ما قلت لكم الحياة ماشية».

وتمنى الغانم أن يكون هناك متسع من الوقت لاستكمال جدول الأعمال الموجودة عليه بعض الأعمال والقوانين غاية في الأهمية، «ونأمل إن شاء الله أن ننتهي من الاستجوابات ويفترض منطقيا أن تكون السهرة يوم الثلاثاء إلى فجر الأربعاء، لكن سأكمل جدول الأعمال في جلسة الأربعاء، وإن شاء الله ننتهي من أكبر قدر ممكن من الموضوعات». وعلى صعيد آخر وبشأن ما قامت به السفارة الفلبينية في الكويت وموضوع العمالة الفلبينية قال الغانم «بناء على سؤالي لنائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية بهذا الشأن أفادني اليوم» امس «بأنه تم استدعاء سفير الفلبين وتم توجيه السفير إلى عدة أمور منها الخيارات التي تدرسها الخارجية الكويتية، وأعتقد أن الوزير هو من له الحق بأن يفصح عن هذه الخيارات».

وأكد الغانم أن «كل ما يمس سيادة وكرامة الكويت وسمعة الكويت عن طريق ربط البلد بحوادث شاذة جدا وغير متكررة والتصعيد غير المبرر من الجانب الفلبيني سيكون له رد من قبل الخارجية الكويتية».

وقال الغانم «لدي رسالة مقدمة من النائب محمد الدلال سأدرجها على جدول أعمال الجلسة القادمة، تطلب نقاش الموضوع نقاشا عاما في الجلسة، إضافة إلى تقرير اللجنة الخارجية بخصوص هذا الموضوع الذي تم الانتهاء منه».

وبين الغانم أنه «إذا تمكنا يوم الأربعاء من استكمال جدول الأعمال سيكون هذا الموضوع في مقدمة أولويات جدول الأعمال، وسيكون لدى الحكومة كما أخبرني وزير الخارجية توضيحات عدة بهذا الشأن».

وأضاف «ما أود التأكيد عليه للشعب الكويتي وفق ما وردني من معلومات من وزير الخارجية أن الكويت بصدد اتخاذ إجراءات وقد تم إبلاغ الجانب الفلبيني الذي طلب التمهل لفترة قصيرة ليعدل من وضعه وتصريحاته وإجراءاته».

وقال «أما الإجراءات التي تمت وهي مخالفة للقوانين الدولية واتفاقية ڤيينا تحديدا، فسيكون هناك إجراء حاسم ورادع تجاه هذه التصرفات غير المقبولة وغير المسؤولة».

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

لما ينتج عنه من زعزعة للثقة الواجب قيامها بينها وبين المواطنين.

وكان البين من قرارات الحل والتصفية أنه قد قصد بها إساءة استعمال السلطة دون مبرر أو مسوغ قانوني ولتحقيق أغراض لا تمت للصالح العام في شيء.

وقد تمثل هذا التعسف والانحراف في إساءة استعمال السلطة في الآتي:

1ـ أن هناك جمعيات قد صدر قرار من السيدة/ الوزيرة بحلها وهذه الجمعيات هي:

ـ جمعية سعد الله.
ـ جمعية كيفان.
ـ جمعية الصباحية.
ـ جمعية سلوى.

وقد أعيدت الجمعيات المذكورة بموجب أحكام قضائية، وهذه الأحكام قد ألغت قرارات الوزيرة لمخالفتها للقانون وعدم مشروعيتها، بما يدل على إساءة استعمال السلطة والتعسف في استعمالها، والذي أكد بأحكام قضائية نهائية.

2ـ أن الوزيرة جعلت من السلطة الممنوحة لها أداة وسلاحا تعادي به جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية، حيث قامت بحل عدد كبير من الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام والتعاونية يصل إلى 28 جمعية، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على تعمد السيدة/ الوزيرة في تشويه سمعة الجمعيات الخيرية والقائمين عليها، وهو تصرف يتنافى مع المصلحة العامة ومبدأ المشروعية ويصب في مشروع خصخصة الجمعيات التعاونية والتي تحاول الوزيرة ترويجه والعمل عليه.

3ـ أن السيدة/ الوزيرة قامت بحل وتصفية جمعيات النفع العام الآتية:

ـ جمعية دعم الطلبة ـ والتي أنشئت لدعم الطلبة.
ـ جمعية فهد الأحمد الخيرية.
ـ جمعية الثقلين الاجتماعية الخيرية.
ـ جمعية مقومات الإنسانية.
ـ المبرات الخيرية مثال: (مبرة الأنصاري الخيرية).

في حين أن هذه الجمعيات وغيرها من جمعيات النفع العام والجمعيات الخيرية لها مؤسسون وجمعيات عمومية تخضع لأنظمة ولوائح خاصة بها، والجمعية العمومية هي التي تختار مجلس إدارة الجمعية، وأن دور الوزارة يقتصر فقط على مراقبة تطبيق القانون واللوائح دون التدخل في التفاصيل الأخرى التي هي من اختصاص الجمعية العمومية.

ناهيك عن أن وزارة الشؤون تقوم كل سنة باعتماد الميزانيات المعدة من قبل هذه الجمعيات، دون ثمة ملاحظات جوهرية من الوزارة، فضلا عن أنه لم يقم أحد من مؤسسي هذه الجمعيات أو من أعضاء الجمعية العمومية بتقديم أية شكوى، بما يؤكد أن السيدة/ الوزيرة تمارس صلاحيتها بشكل يجانب المصلحة العامة.

4ـ أن قرار السيدة/ الوزيرة بحل الجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام أدى إلى تراجع مؤشر الكويت، حيث تراجع عن تصنيف الأعوام الماضية ضمن قائمة مؤشرات «حريات الإنسان»، على الرغم من تقدم مؤشرات دول خليجية أخرى، وذلك يرجع إلى سوء استعمال لسلطة الوزيرة.

5ـ إن تعسف السيدة/ الوزيرة وسوء استعمالها لسلطتها قد امتد إلى عدم إصدار الشهادات (لمن يهمه الأمر) لمجلس إدارة نقابة العاملين بوزارة الإعلام وكذلك مجلس إدارة نقابة العاملين في بلدية الكويت، ومجلس إدارة نقابة العاملين بالكهرباء وكذلك إدارة نقابة العاملين بوزارة الأشغال ونقابة العاملين بوزارة المواصلات وكذلك اتحاد نقابات العاملين بالقطاع الحكومي رغم استيفائهم كل الإجراءات والمتطلبات الخاصة بإصدار شهادة اعتماد المجالس المشار إليها سلفا.

فالثابت ان إصدار شهادة اعتماد المجلس الجديد هو من اختصاص الهيئة العامة للقوى العاملة التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، حيث سبق لمجلس إدارة نقابة العاملين ببلدية الكويت والإعلام والكهرباء والشغال والمواصلات مخاطبتها مرات عديدة لإصدار شهادة اعتماد المجلس الجديد الذي أسفرت عنه نتائج الانتخابات، إلا أن السيدة/ الوزيرة ما زالت تماطل بمنح شهادة «لمن يهمه الأمر» وهو ما نتج عنه تعطيل وعرقلة أعمال النقابات السابق الإشارة إليها بغير مسوغ قانوني، وكان ذلك عن عمد وتعسف وسوء استعمال سلطة من السيدة/ الوزيرة.

6ـ إن ما يوضح بجلاء إساءة استعمال السلطة من جانب السيدة/ الوزيرة هو تدخل الوزارة والهيئة العامة للقوى العاملة بعمل النقابات بالمخالفة للقانون واتفاقية منظمة العمل الدولية 87 لسنة 1948 الخاصة بالحريات النقابية وحماية حق التنظيم النقابي والمصدق عليها من قبل الكويت، وكذلك الاتفاقية رقم 98 لسنة 1949 الخاصة بتطبيق مبادئ الحق في التنظيم النقابي وفي المفاوضة الجماعية، حيث باتت السيدة/ الوزيرة تتدخل في عمل النقابات في حين أن هذه الأخيرة تخضع لاتحاد نقابات مستقل تماما عن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، وقد أدى تصرفها إلى عرقلة سير العمل النقابي.

أضف إلى ذلك أن قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6 لسنة 2010 قد نص في المواد من 98 حتى 110 على حق العمال في تكوين نقابات وكذلك أصحاب الأعمال حق تكوين اتحادات لهم لرعاية مصالحهم وتمثيلهم في جميع الأمور الخاصة بهم، وأن هذا الحق مكفول للعمال وأصحاب العمل وفقا لأحكام قانون العمل المشار إليه والذي ينظم شؤون النقابات الداخلية، وذلك من حيث تأسيس اتحاد بصفة جمعية عمومية تأسيسية، وقيام الجمعية التأسيسية بإقرار لائحة النظام الأساسي، وانتخاب مجلس الإدارة من قبل هذه الجمعية التأسيسية وفقا للأحكام الواردة بنظامها الأساسي.

وهذا يعني أن هناك استقلالا تاما لا يجوز معه لوزارة الشؤون أو الهيئة العامة للقوى العاملة بالتدخل في عمل النقابات إلا أن السيدة الوزيرة تدخلت في أعمال النقابات ومن أوجه هذا التدخل:

ـ أنه قد صدر القرار الإداري رقم 1470 لسنة 2015 بشأن تنظيم لائحة العمل النقابي والذي نص على استقلال النقابات في إدارة شؤونها وفقا لأحكام الاتفاقيات الدولية المنظمة للحقوق والحريات النقابية والقوانين الوطنية، وخضوع النقابات في علاقاتها مع أعضائها ومع الغير إلى لوائحها الداخلية وما يقره القانون.

إلا أن السيدة الوزيرة قد تدخلت بادعاء ان ذلك تطبيقا لقانون العمل، في حين أن قانون العمل يعطي للنقابة ـ على النحو السابق الإشارة إليه ـ استقلالا تماما في إدارة شؤونها.

7ـ أنه فيما يتعلق بالعمالة المنزلية وتدخل وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل فيما يتعلق بهذه العمالة، فإننا نتساءل لماذا هذا التدخل من قبل الاتحاد العام وكذلك وزارة الشؤون والهيئة العامة للقوى العاملة، طالما ان هذه العمالة المنزلية تخضع لمكاتب خاصة تتبع في إجراءاتها الى وزارة التجارة والصناعة.

رابعا: إن قرارات حل الجمعيات التعاونية والجمعيات الخيرية وجمعيات النفع العام يتعارض مع حرص صاحب السمو الأمير وجهوده على أعمال البر والخير وجهوده الإنسانية:

مما لا شك فيه أن قرارات السيدة/ الوزيرة بحل جمعيات النفع العام جاء متناقضا ومتعارضا مع حرص صاحب السمو الأمير على أعمال الخير التي امتدت إلى معظم إرجاء الأرض، حيث اكتسبت الكويت بأعمالها الخيرية سمعة عالمية طيبة كونها أكبر الدول نشاطا في مجال العمل الخيري سواء عن طريق حكومتها أو مؤسساتها وجمعياتها الخيرية في مختلف أنحاء العالم، حيث أثرت هذا العمل الذي اعتمدت له الأمم المتحدة يوما عالميا تحتفل به من الخامس من شهر سبتمبر كل عام.

وتقديرا لما قدمته الكويت (حكومة ومؤسسات وجمعيات خيرية) للمحتاجين والمتضررين في شتى بقاع العالم عمد الأمين العام للأمم المتحدة إلى تتويج تلك الجهود بتسمية الكويت «مركزا للعمل الإنساني» وإطلاق لقب «قائد العمل الإنساني» على صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الذي يحرص سموه بصفة شخصية على أعمال الخير، إضافة إلى الجهود الإنسانية التي تنظمها حكومة الكويت، فضلا عن مشاريع الجمعيات الخيرية ومنها الجمعيات الخيرية التي تم حلها التي تستهدف انحاء مختلفة من العالم بهدف مساعدة المحتاجين والمنكوبين.

وتعد الجمعيات الخيرية التي تم حلها علامة بارزة في ساحات العطاء الإنساني بفضل تحركاتها الصحيحة والمشروعة والسريعة في جميع المناطق وجهودها التي تندرج كجزء من الواجب الإنساني الذي يعبر عنه الموقف الرسمي للكويت حكومة وشعبا، وما جبل عليه المواطن الكويتي على العمل الإنساني والخيري منذ القدم، ويعتبر تنامي الإيرادات الخيرية وأموال التبرعات لدى الجهات والجمعيات الخيرية خير دليل على حرص تلك الجمعيات الخيرية على العمل الإنساني والخيري عملا لقوله عز وجل: (وتعاونوا على البر والتقوى).

وقوله تعالى: (وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل).

وقوله تعالى: (وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم).

وقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «إن لله عبادا اختصهم لقضاء حوائج الناس، حببهم للخير وحبب الخير إليهم، أولئك الناجون من عذاب يوم القيامة».

ورغم ذلك كله، نجد قرارات السيدة الوزيرة بحل الجمعيات الخيرية والتعاونية، وجمعيات النفع العام، قد نحا منحى خلاف ذلك، حيث جاء مخالفا للشريعة السمحة والقوانين والقرارات الوزارية والاتفاقيات الدولية المعمول بها في هذا الخصوص.

المحور الثاني: إخفاق الوزيرة في تحقيق الإصلاح أو التطوير وعجزها عن أداء المهام المنوطة بها خاصة تلك المتعلقة بالتركيبة السكانية وإحلال الكويتيين محل الوافدين وسوء الإدارة:

لقد أناطت المادة (58) من الدستور الكويتي اللثام عن ضرورة اضطلاع كل وزير بمهامه وواجباته عن أعمال وزارته وأوجبت هذه المادة ضرورة مسألة الوزير في حالة الإخفاق بهذه المهام والواجبات، حيث نصت هذه المادة على أنه: «رئيس مجلس الوزراء والوزراء مسؤولون بالتضامن أمام الأمير عن السياسة العامة للدولة، كما يسأل كل وزير أمامه عن أعمال وزارته».

ولقد أدى الوزراء اليمين الدستورية، وذلك لإعلاء ما جاء به الدستور الكويتي وقيام كل وزير بالمهام المنوطة به على النحو إلى يوجبه الدستور والقوانين المختلفة وما تقتضيه مصلحة هذا الوطن العزيز دون تخاذل أو إهمال، حيث نصت المادة (126) من الدستور على أنه: «قبل أن يتولى رئيس مجلس الوزراء والوزراء صلاحياتهم يؤدون أمام الأمير اليمين المنصوص عليها في المادة 91 من هذا الدستور».

وعطفا على ذلك، فإنه مما لا ريب فيه أن أهم أسباب تفشي الفساد الإداري ـ في أي جهاز أو جهة حكومية بصفة عامة ـ وفي وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بصفة خاصة هو غياب المحاسبة وتغليب الوساطة والمحسوبية عن المصلحة العامة في ظل غياب أي من الجهود الهادفة إلى تخليص وزارة الشؤون من حالة الجمود والترهل الإداري وضعف الأداء الذي تعانيه هذه الوزارة، وكان حريا بوزيرة الشؤون الاجتماعية ضرورة العمل على الخروج من التجاوزات الإدارية بدلا من الاستمرار فيها.

ومن ثم، فلا غرابة بعد كل هذه التجاوزات أن تحتل الكويت المرتبة الأولى في مؤشرات مدركات الفساد على مستوى دول مجلس التعاون لدول الخليج، فيما احتلت المرتبة الخامسة والثمانين عالميا من بين 175 دولة تضمنها مؤشر مدركات الفساد الصادر عن منظمة الشفافية الدولية، ما يحتم علينا ضرورة تفعيل أدواتنا الرقابية تجاه أي هيئة أو جهة حكومية ضربها الفساد حتى النخاع، وذلك لإعادة الأمور إلى سيرتها القويمة من غير ذي عوج أو وهن.

والحقيقة أن التجاوزات في وزارة الشؤون والهيئات التابعة لها ظهرت في ظل وزيرة عاجزة عن التحرك أي خطوة في سبيل الإصلاح، ولقد كانت تلك التجاوزات على مرأى ومسمع من وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل منها ولعل من أبرز صور الفساد الإداري والمالي ما يلي:

1ـ الإخفاق في معالجة ملف تجار الإقامات:

لقد أساء هذا الملف إساءة بالغة بسمعة الكويت على الصعيد الدولي، في ظل التقارير الدولية الصادر بحق الكويت فيما يتعلق بملف «الاتجار بالإقامات». وليس بخاف على أحد الآثار المزرية الناجمة عن الاتجار في الإقامات والذي تمثلت ملامحه في تزويد الكويت بالعمالة الهامشية التي يتم جلبها دون الحاجة إليها، وتكمن المشكلة الكبرى في هذا الشأن بالإضافة إلى الإضرار بسمعة الكويت دوليا في المشاكل المصاحبة لهذه العمالة ومنها الازدحام المروري، والإخلال بالتركيبة السكانية وظاهرة التسول والعمالة السائبة.

ولكي نقف على حقيقة المشكلة يجب أن ننوه إلى أن قرابة 73٪ من العمالة في الكويت ضحايا لتجار الإقامات، وذلك وفقا للدراسة التي قامت بها الباحثة فاطمة الرامزي تحت إشراف د.رمزي سلامة ـ قطاع الدراسات والبحوث في مجلس الأمة ـ ولقد أبان هذا البحث عن وجود قرابة 1,322,000 (مليون وثلاثمائة واثنان وعشرون ألف عامل) في الكويت يعتبرون من فئة العمالة الهامشية وأغلبهم ضحايا تجار الإقامات. ومن جانب آخر، فلقد بينت تقارير الهيئة العامة للإحصاء عن العام 2015 أن نسبة المشتغلين من غير الكويتيين يشكلون النسبة الأعلى من سوق العمل منهم 38,7٪ يحملون شهادات دون المرحلة الابتدائية وقرابة 34,6٪ من الشهادات المتوسطة وهي الفئة التي اعتبرتها دراسة مجلس الأمة الأكثر استهدافا من تجار الإقامات.

لقد بات هذا الأمر يشكل عبئا ثقيلا على المجتمع الكويتي وما نجم عنه من إشكاليات، وبينت الدراسة السابقة أن الكويت تعاني وبحسب تقارير الخارجية الأميركية الصادرة في 2014 من «عدم وجود جهود وطنية تقود وتنسق لمكافحة الاتجار بالبشر، سيما في ظل انعدام إجراءات التعرف المبكر على الضحايا لاستمرارها بالاعتماد على نظام

أول مرة في الكويت

شاهد الصفحة بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

غياب المحاسبة وتغليب الوساطة أهم أسباب تفشي الفساد

الصبيح أخفقت في معالجة ملف تجار الإقامات

الوزيرة أخفقت في تخليص "الشؤون" من الجمود الإداري

الدلال: نرفض إحالة أي من الاستجوابات إلى «الدستورية» أو «التشريعية» أو مناقشتها في جلسة سرية

محمد الدلال

لمشاهدة الفيديو يمكن استخدام QR كود أو أو

أوضح النائب محمد الدلال أن مجلس الأمة مقبل على مناقشة ثلاثة استجوابات مقدمة من عدد من النواب إلى سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك، ووزير النفط وزير الكهرباء والماء بخيت الرشيدي، ووزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية.

وقال الدلال في تصريح صحافي في المركز الإعلامي لمجلس الأمة إن هذه الاستجوابات حق للنواب تقديمها وبها بنود تستحق المناقشة، مؤكدا ضرورة أن يمكن النواب من مناقشة استجواباتهم، وأن يصعد المستجوبون إلى المنصة للرد على هذه النقاط المثارة.

ولفت إلى أن الكثير من المحاور يستحق التوقف عندها والاستماع إلى وجهة النظر سواء المقدمة من النواب المستجوبين أو الوزراء المستجوبين، دون أن تلجأ الحكومة أو أي طرف إلى الخيارات المرفوضة دائما لدينا، سواء بالذهاب إلى المحكمة الدستورية أو اللجنة التشريعية أو عقد الجلسات بطريقة سرية.

وبين رفضه التام لهذه الخيارات، «وسيكون لنا موقفنا بعد الاستماع إلى وجهتي النظر في الاستجواب».

وحول ما إذا كانت هذه الاستجوابات ستؤدي إلى حل مجلس الأمة، أكد الدلال أنه من السابق لأوانه الحديث عن حل المجلس، مبينا أن المسألة تعتمد على مادة الاستجوابات المطروحة وقوتها، وقدرة الحكومة والوزراء المستجوبين على الرد.